الأمم المتحدة

S/2004/703

مجلس الأمن

Distr.: General
30 August 2004
Arabic
Original: English

تقرير مقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٦ والفقرات ١٣ إلى ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٦ والفقرات ١٣ إلى ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ الذي طلب فيه المجلس إلى حكومة السودان أن تفي على الفور بجميع الالتزامات التي تعهدت بها في البيان المشترك الصادر في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ عن حكومة السودان والأمم المتحدة. وقد طلب مجلس الأمن كذلك إلى حكومة السودان أن تفي بالالتزامات التي تعهدت بها بشأن نزع سلاح مليشيات الجنجويد، واعتقال قادة الجنجويد وأقرانهم الذين قاموا بالتحريض على انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وغير ذلك من الفظائع، وبارتكاب هذه الانتهاكات والفظائع، وطلب إليّ أن أقدم إليه في غضون ٣٠ يوما، ثم كل شهر بعد ذلك، تقريرا عما أحرزته حكومة السودان، أو لم تحرزه، من تقدم في هذا الصدد. وطلب المجلس إليّ أيضا أن أقدم تقريرا عن التقدم المحرز فيما يتعلق بأعمال الإغاثة الإنسانية والمساعدة المقدمة إلى الاتحاد الأفريقي في مجالات التخطيط وإجراء التقييمات المتعلقة بالبعثة في دارفور.

ثانيا – الإجراءات المتخذة وفقا للبيان المشترك الصادر في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤

آلية التنفيذ المشتركة وبعثة التحقق المشتركة الأولى

٢ – في القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، رحب مجلس الأمن بالبيان المشترك وبإنشاء آلية التنفيذ المشتركة المكلفة بمتابعة وتقييم التطورات عن كثب والإبلاغ دوريا عن تنفيذ هذا البيان. ويشترك في رئاسة هذه الآلية وزير خارجية السودان وممثلي الخاص للسودان.

020904 020904 04-47410 (A)

٣ - ومنذ صدور البيان المشترك، عقدت آلية التنفيذ المشتركة أربعة اجتماعات في أيام ١٥ تموز/يوليه و ٢ و ١٢ و ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت سلسلة من المشاورات في إطار الآلية، كان آخرها في يومي ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤. وقد ازداد عدد الدول الأعضاء المشاركة في الآلية خلال تلك الفترة، وهو الآن يضم عدة شركاء من البلدان وأعضاء في جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى نيجيريا ممثلة للاتحاد الأفريقي بصفتها رئيسه الحالي.

٤ - وفي الاجتماع الأول الذي عقدته الآلية في ١٥ تموز/يوليه، تم الاتفاق على إيفاد بعثة تحقق مشتركة إلى دارفور لتقييم ثلاثة مجالات رئيسية هي: (أ) استمرار وجود الجنجويد؛ (ب) الحالة الأمنية، وبخاصة في مخيمات المشردين داخليا والمناطق المحيطة بها؛ (ج) عودة المشردين وإعادة إسكانهم في مناطق جديدة. وزارت البعثة دارفور في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تموز/يوليه وأبلغت نتائجها إلى آلية التنفيذ المشتركة في اجتماعها الثاني الذي عقد في ٢ آب/أغسطس. وخلصت البعثة إلى أنها لم تلاحظ أي عمليات قسرية لإعادة المشردين في المواقع التي شملتها زيارتها، وإلى أن الأمن في مخيمات المشردين داخليا قد تحسن، وأن الحكومة واصلت اتخاذ خطوات في هذا الصدد، وبالأخص عن طريق نشر عدد إضافي من أفراد الشرطة. ولاحظت الآلية في اجتماعها أيضا أن الحكومة تتبع سياسة العودة الطوعية وأنها تعهدت بالتقيد الصارم بهذه السياسة وأن ظروف وصول المساعدة الإنسانية غدت أفضل من ذي قبل.

٥ - لكنه، فيما يتعلق بأدق مسألة وهي - مسألة استمرار انعدام الأمن وممارسة العنف ضد المدنيين - لا يزال ثمة حاجة إلى التعجيل بتنفيذ تعهدات الحكومة وإحراز تقدم ملموس في هذا الاتجاه. وبوجه خاص، لم يكن هناك في مطلع آب/أغسطس أي مؤشر على أن الحكومة اتخذت أي تدابير من أجل ''الشروع على الفور في نزع سلاح الجنجويد والمجموعات المسلحة الأخرى الخارجة على القانون''، وفقا لما نص عليه البيان المشترك. وفي الاجتماع الثاني الذي عقدته الآلية، اتفق أعضاؤها على ضرورة أن تضع الحكومة خريطة طريق تبين بالتفصيل ما ستتخذه من إجراءات في غضون ٣٠ يوما، بما يغطي مناطق معينة ومليشيات مختارة تمارس الحكومة نفوذا عليها، على أن تؤدي هذه التدابير إلى الشروع في عملية نزع السلاح والمساعدة على تحقيق تحسن ملموس وقابل للقياس في الحالة الأمنية.

٦ - ولاحظ الاجتماع أن هذا النهج الذي يركز على سلسلة من الإجراءات والمناطق والمليشيات المحددة، يستند إلى اعتبارات هامة عدة تتشاطرها الأمم المتحدة وشركاؤها. وأول هذه الاعتبارات هو الإقرار بتعذر تنفيذ مجمل الالتزامات التي أخذتها الحكومة على عاتقها

تنفيذا كاملا في غضون ٣٠ يوما. فتحويل منطقة في حجم دارفور، في ضوء عدد المسجلين الموجودين فيها، وكونها حديثة العهد بالعنف إلى مكان آمن ومصون لجميع المدنيين يستغرق أكثر من ٣٠ يوما. والاعتبار الثاني أن ثمة حاجة ماسة مع ذلك، إلى اتخاذ إجراء فوري لبدء التحرك باتجاه تحقيق هذا الهدف النهائي. فقد مضى شهر على توقيع البيان المشترك وما زالت التعهدات الحاسمة التي قطعتها الحكومة على نفسها فيما يتصل بالأمن لم تُنفذ بعد. أما الاعتبار الثالث فهو أنه يتعين على الحكومة أن تبدي التزاما حقيقيا بتنفيذ تعهداتها. ويسود شعور بأن أنجع سبيل لكي تثبت الحكومة هذا الالتزام للمجتمع الدولي إنما يتمثل في إحراز تقدم ملموس قابل للتحقق ميدانيا في غضون فترة الإبلاغ الأولى ومدتها ٣٠ يوما التي نص عليها القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤).

خطة عمل دارفور والتدابير المتصلة بها

٧ - بعد إجراء مزيد من المشاورات بين حكومة السودان وممثلي الخاص وشركاء الأمم المتحدة، تم في ٥ آب/أغسطس الاتفاق على خطة عمل دارفور من أجل إعطاء مؤشرات مبكرة للمجتمع الدولي بأن الحكومة أحرزت تقدما إيجابيا في الامتثال لقرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) بحلول ٣٠ آب/أغسطس، والتعهدات المعلنة في البيان المشترك، مع التركيز بوجه خاص على تنفيذ التعهدات المتعلقة بالأمن. وقد ألزم هذا البيان الحكومة باتخاذ عدة تدابير محددة بنهاية آب/أغسطس، بما في ذلك الخطوات الأساسية الثلاث التالية:

(أ) أن تحدد الحكومة أنحاء دارفور التي يمكن تحويلها إلى مناطق آمنة ومصونة في غضون ٣٠ يوما.

(ب) أن توقف القوات الحكومية جميع عملياتها العسكرية الهجومية في هذه المناطق على الفور، بما في ذلك أي إجراءات هجومية تقوم بها ضد مجموعات المتمردين، وأن تلتزم بضبط النفس وتتجنب الثأر من أنشطة المتمردين، رغم حقها في الدفاع عن نفسها، وأن يُعاد من ثم انتشارها على نحو لا يجعلها في اتصال مباشر مع مخيمات المشردين داخليا ومع المدنيين.

(ج) أن تكشف الحكومة هوية المليشيات التي تمارس نفوذا عليها وأن تصرح بوجود هذه المليشيات وتصدر إليها تعليمات بوقف أنشطتها على الفور وإلقاء سلاحها.

٨ - وقد اعتبر المشاركون في آلية التنفيذ المشتركة كلا من هذه الخطوات جزءا من عملية يجب أن تفضي في أقرب فرصة ممكنة إلى توفير الأمن للمدنيين وحمايتهم في جميع أنحاء دارفور. وقد أوضح ممثلي الخاص وشركاء الأمم المتحدة أن أوجه التحسن التي تطرأ على المناطق الأولية التي تحددها الحكومة ينبغي ألا يرافقها تدهور الأوضاع الأمنية في مناطق

أخرى، وقد وافقت الحكومة على هذا الرأي. فالأحوال الأمنية لا تقبل المقايضة. ويجدر بالتدابير المتخذة في المناطق الأولية أن تشكل نموذجا لإقليم دارفور برمته.

٩ - وفي أعقاب الاجتماع الثالث الذي عقدته آلية التنفيذ المشتركة في ١٢ آب/أغسطس، أعلنت الحكومة في ١٥ آب/أغسطس اختيار المناطق التي ستجعلها آمنة ومصونة بحلول نهاية آب/أغسطس. وهي تشمل مناطق تقع في كل ولاية من ولايات دارفور الثلاث، بما في ذلك عواصم الولايات الثلاث والمناطق المحيطة بها، فضلا عن مناطق أخرى عدة تضم تجمعات كبرى من المشردين داخليا. وتشير التقديرات إلى أن ثمة ٠٠٠ ٣٧٥ مشرد داخلي يعيشون في المناطق المحددة، وهو عدد تناهز نسبته ٣٠ في المائة من المجموع المقدر لعدد المشردين داخليا (نحو ٠٠٠ ٢٢٧ ١) في دارفور بتاريخ ١ آب/أغسطس. وكان معلوما منذ البداية أن المنطقة التي يتعين على الحكومة أن تجعلها آمنة تماما سوف يجري توسيعها بشكل ملموس بعد فترة الأيام الـ ٣٠ الأولى.

١٠ - وبغية كفالة الأمن والحماية في المناطق المختارة، عرضت الحكومة على الآلية في ١٩ آب/أغسطس مجموعة مفصلة من التدابير الفورية التي تعكف على اتخاذها. وقد شملت هذه التدابير نشر قوة شرطة إضافية قوامها ٠٠٠ ٢ فرد و ١٠٠ عربة لاند كروزر مصفحة في الفترة بين ١٠ و ٢٠ آب/أغسطس، وتأمين وحماية القرى الواقعة ضمن دائرة نصف قطرها ٢٠ كيلومترا في المناطق المحيطة بالمدن الكبرى المحددة. وقد ميزت التدابير بوضوح بين ولاية الشرطة وولاية القوات العسكرية. وعلى نحو ما هو متوخى في خطة العمل، سوف يجري إعادة انتشار الجيش إلى المقر الإداري وإلى المواقع العسكرية القائمة أصلا تجنبا للاتصال المباشر بالمدنيين وبالمشردين داخليا. وتقع على عاتق الشرطة مسؤولية حفظ الأمن داخل الدائرة التي يبلغ نصف قطرها ٢٠ كيلومترا التي تحيط بالمدن الكبرى، على أن تتولى الشرطة العسكرية تسيير دوريات مكثفة لمراقبة الأفراد العسكريين وسواهم من الأفراد الذين يرتدون الزي العسكري خارج المخيمات. ومن شأن ذلك أن يساعد على التحقق من انتساب جميع الأشخاص الذين يرتدون الزي العسكري في هذه المناطق فعليا إلى القوات العسكرية الشرعية. ويُنتظر من أفراد الشرطة داخل هذه المخيمات أن يكفلوا حفظ القانون والنظام ومراقبة جميع الأشخاص الذين يُحتمل أن يكونوا مسلحين. ولا يُسمح بحمل السلاح داخل المناطق المحددة إلا للشرطة وللقوات النظامية. وقد أصدر وزير الداخلية في ٢٤ آب/أغسطس تعليمات بهذا المعنى.

١١ - وفيما يتعلق بالمليشيات، أعلنت الحكومة في ١٩ آب/أغسطس أنها ستحدد هوية أفراد القبائل المحلية في هذه المناطق ممن سبق تجنيدهم داخل قوات الدفاع الشعبي أو ممن

يرتبطون بصلة بهذه القوات، وأنها ستصدر إليهم تعليماتها بالامتناع عن القيام بأي نشاط في المناطق المحددة والكف عن حمل الأسلحة فيها.

ثالثا – تقييم تنفيذ الالتزامات من جانب حكومة السودان

١٢ – بغية تقييم تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة في خطة عمل دارفور والبيان المشترك، يمكن التمييز بين ثلاث مراحل مختلفة هي: (أ) صياغة سياسات تفصيلية من جانب الحكومة المركزية؛ (ب) كفالة تنفيذ هذه السياسات من جانب السلطات المركزية والمحلية؛ (ج) الأثر الفعلي لهذه التدابير في الميدان. وقد نوقشت المرحلتان الأوليان بالتفصيل في اجتماعات الآلية المشتركة التي عقدت في ٢ و ١٢ و ١٩ آب/أغسطس. وفي سبيل تقييم أثر التدابير المتخذة، قررت الآلية في ١٩ آب/أغسطس نشر بعثة تحقق مشتركة ثانية. وقد زارت البعثة ولايات دارفور الثلاث جميعها في الفترة الممتدة من ٢٦ إلى ٢٨ آب/أغسطس.

١٣ – وطوال المرحلة الأولى، ساد نمط جيد من التعاون بين الحكومة والأمم المتحدة وشركائها. وتمت مناقشة كل من التدابير المقترحة بالتفصيل، وروعيت المقترحات التي طرحتها الأمم المتحدة وشركاؤها قبل الانتهاء من وضع التدابير وإعلانها.

١٤ – وقد استلزمت المرحلة الثانية تنفيذ السياسات والتدابير التي أعلنتها السلطات الحكومية المركزية والمحلية كافة. وتبدو الصورة في هذا الميدان مشوشة. فمن جهة، تم اتخاذ عدد من الخطوات تنفيذا لالتزامات معينة. وتبين خلال بعثة التحقق المشتركة الثانية أن السلطات المحلية مطلعة تمام الاطلاع على القرارات المتخذة في الخرطوم وملتزمة بتنفيذها. بيد أن تنفيذ بعض الالتزامات لا يزال غير متوازن أو أنه لم يتحقق بعد.

١٥ – وختاما، أسفر الأثر الفعلي للتدابير عن بعض أوجه التحسن في الميدان لكنه ما زال محدودا إجمالا، على نحو ما دلت عليه نتائج بعثة التحقق المشتركة الثانية. ويعود هذا جزئيا إلى أن بعض التدابير لم يُنفذ إلا في الآونة الأخيرة، كوصول أعداد إضافية من الشرطة إلى المناطق المحددة. وعليه، فإنه سوف يتعين التحقق من فعالية هذه التدابير الأخيرة والمبادرة عند الضرورة إلى تعزيزها في الأسابيع المقبلة. وما زلنا بانتظار رؤية ما تتمخض عنه التدابير الأخرى التي تم إعلانها، حيث أن الحكومة لم تبادر حتى الآن إلى تنفيذ هذه التدابير.

نزع سلاح الجنجويد والمجموعات الأخرى الخارجة على القانون

١٦ – إن أدق التزام ينتظر تنفيذه حتى الآن يتصل بالمليشيات المسلحة التي ما زالت تشكل خطرا جسيما على السكان المدنيين. ويعود تاريخ التزام الحكومة بنزع سلاح المليشيات

الواقعة تحت سيطرتها إلى ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عندما وقِّعت في نجامينا، على اتفاق وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية. وقد ورد هذا الالتزام في البيان المشترك ويعتبر مطلبا أساسيا لمجلس الأمن في الفقرة ٦ من القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤).

١٧ - ولم يكن موقف الحكومة فيما يتعلق بالمليشيات في دارفور على نسق واحد منذ صدور البيان المشترك. فرغم التزاماتها المبينة في البيان المشترك بنزع سلاح الجنجويد والمجموعات الأخرى الخارجة على القانون، أعلنت الحكومة تكرارا أنها لا تسيطر على هذه المليشيات المتهمة بمهاجمة مدنيين وارتكاب فظائع أخرى في دارفور وأنها لا تمارس أي نفوذ عليها. وقد أقرت الحكومة لاحقا، خلال المناقشات التي جرت في إطار الآلية، موقف الأمم المتحدة وشركاؤها بأن بعض المليشيات خاضع بالفعل لنفوذها وأنه ينبغي الكشف عن هوية هذه المليشيات وإصدار التعليمات لها بإلقاء سلاحها. وفي التدابير الإضافية التي عرضت على الآلية في ١٩ آب/أغسطس، أقرت الحكومة أيضا بأن المليشيات الخاضعة لنفوذها لا تقتصر على تلك التي كانت تدخل في السابق في عداد قوات الدفاع الشعبي، بل تشمل أيضا المليشيات الواقعة خارج إطار تلك القوات والتي ارتبطت لاحقا بها أو جندت للخدمة فيها. ويعني هذا أن الالتزام بنزع سلاح هذه المليشيات يشير في آن واحد إلى قوات الدفاع الشعبي وإلى المليشيات التي عملت بالارتباط معها.

١٨ - وتحدد خطة العمل التي اعتمدت في ٥ آب/أغسطس الخطوات الأولى التي تعهدت حكومة السودان باتخاذها في سبيل نزع سلاح المليشيات، وهي بأن ''تكشف هوية المليشيات التي تمارس نفوذا عليها وأن تصرح بوجود هذه المليشيات وتصدر إليها تعليمات بوقف أنشطتها على الفور وإلقاء سلاحها''. وفي أعقاب المشاورات التي جرت بين الأمم المتحدة وشركائها والحكومة، وعد وزير خارجية السودان في الاجتماع الرابع الذي عقدته آلية التنفيذ المشتركة في ١٩ آب/أغسطس بتقديم ''أسماء وأرقام'' في القريب العاجل. وفي اليوم نفسه، تعهدت الحكومة بخفض عدد المرتبطين بقوات الدفاع الشعبي أو المجندين للانخراط فيها بنسبة ٣٠ في المائة، وبجمع أسلحة هذه القوات.

١٩ - وقد بدأت عملية نزع سلاح أفراد قوات الدفاع الشعبي، وحضرت بعثة التحقق المشتركة الثانية احتفالا بنزع سلاح ما يناهز ٣٠٠ جندي في غرب دارفور. وتم الاتفاق مع الحكومة على تسليم أسماء الجنود المسرحين وأرقام أسلحتهم إلى لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي في أقرب فرصة ممكنة. وفي جنوب دارفور، قامت بعثة التحقق المشتركة في ٢٧ آب/أغسطس بتفتيش ١٥٧ قطعة سلاح في كاس، كان أفراد تابعون

لقوات الدفاع الشعبي قاموا بتسليمها في اليوم السابق، وأبلغت اللجنة بوجود مساعٍ مماثلة في مواقع أخرى في جنوب دارفور.

٢٠ - وفي الوقت نفسه، ما زالت الأمم المتحدة تتلقى تقارير عن أنشطة المليشيات في سائر ولايات دارفور الثلاث. ومما يبعث على القلق بوجه خاص قيام المليشيات بشن عدة هجمات على قرى في منطقة ياسين الواقعة شمال شرق نيالا خلال النصف الأول من شهر آب/أغسطس. وعلى ما يبدو فإن هذه الهجمات أسفرت عن مصرع ما يزيد على ٥٠ شخصا. وقد شُنت هجمات على بعض القرى في هذه المنطقة ثلاث أو أربع مرات خلال عدة أيام مما أدى إلى نهب هذه القرى وتدميرها بالكامل. ولما كانت المليشيات التي نفذت هذه الهجمات خاضعة لنفوذ الحكومة، يعتبر تدمير قرى على هذا النحو الغاشم وقتل عدد كبير من المدنيين فيها انتهاكا خطيرا للالتزامات التي تعهدت بها الحكومة بتنفيذها وحتى لو فرضنا أن هذه المليشيات كانت غير خاضعة لنفوذ الحكومة، فقد كان من مسؤولية الحكومة التدخل لكفالة حماية السكان المدنيين في تلك المنطقة.

٢١ - وتم أيضا الإبلاغ عن تحرك المليشيات في غرب دارفور، بما في ذلك منطقة نرتيتي وقرية ماستيري الواقعة جنوب غرب الجنينة، حيث قام ممثلو زهاء ٣٠ ٠٠٠ مشرد داخلي بإبلاغ موظفي الأمم المتحدة في أواسط آب/أغسطس بأنهم يتعرضون بانتظام لهجمات من جانب الجنجويد كل مرة يغامرون فيها بالخروج من القرية. ولاحظت وكالات الأمم المتحدة أيضا تناميا في وجود الجنجويد في المنطقة المحيطة بمخيم سيسي على نحو حد بصورة شديدة من سلامة المشردين داخليا ممن يغامرون بالخروج من المخيم لممارسة أعمال أساسية تساعدهم في البقاء على قيد الحياة.

٢٢ - ومن السابق لأوانه البت فيما إذا كانت عملية نزع السلاح المقررة لـ ٣٠ في المائة من قوات الدفاع الشعبي ستسفر عن أثر هام على مستوى تحركات المليشيات في دارفور. لكن من الواضح أن نزع سلاح المليشيات ينبغي أن يتجاوز قوات الدفاع الشعبي، على النحو المطلوب بموجب القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) والمبين في الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة في ١٩ آب/أغسطس. فالحكومة لم تبادر حتى هذه الساعة إلى الكشف عن هوية أي ميليشيات خارج إطار قوات الدفاع الشعبي. كما أنها لم تقدم أي دليل على أنها أصدرت تعليمات إلى قادة المليشيات الخاضعة لنفوذها بوقف أنشطتهم وإلقاء أسلحتهم. فضلا عن ذلك، لم تتسلم الأمم المتحدة حتى الآن أسماء قادة المليشيات المعنية ولا أرقام الأفراد الخاضعين لسيطرتهم.

٢٣ - ولن يكون نزع سلاح المليشيات المشاركة في الصراع في دارفور وتسريحها فعليا عملية سهلة أو سريعة. فالمخاوف من الانتقام ووجود عدم استعداد قوي لنزع السلاح من طرف واحد يشكلان تحديات أمام أية عملية لنزع السلاح. بيد أن الحاجة ماسة لتنفيذ برنامج شامل لنزع السلاح والتسريح بغية إيقاف الهجمات ضد المدنيين، وكذلك من أجل تحسين مستوى الثقة عموما في الأوضاع الأمنية. وينبغي أن يشمل مثل هذا البرنامج أيضا تدابير لإعادة إدماج المحاربين المسرحين في مجتمعاتهم المحلية وما لم توضع برامج كهذه وتنفذ سريعا، فإن نزع سلاح هؤلاء المحاربين وتسريحهم يمكن أن يصبحا في ذاتهما مصدرا للمزيد من انعدام الأمن. وعلى الحكومة السودانية واجب كفالة عدم وقوع أية هجمات أخرى على المدنيين سواء كان مرتكبو هذه الأعمال يخضعون لنفوذها أم لا. وعلى الحكومة أن تتهيأ لقبول المساعدة من المجتمع الدولي إن لم تكن قادرة على إيقاف هذه الهجمات وضمان حماية السكان المدنيين في إقليم دارفور.

القوات المسلحة التابعة للحكومة السودانية

٢٤ - نفذت الحكومة السودانية الجزء الأكبر مما تعهدت به فيما يتعلق بالقوات المسلحة، على النحو المبين في الفقرة ٧ (ب) أعلاه.

٢٥ - بيد أن الأعمال الأخيرة التي قامت بها القوات المسلحة التابعة للحكومة السودانية انطوت على مستوى من العنف يبدو مناقضا لمبدأ ضبط النفس الذي تعهدت بالالتزام به بموجب خطة العمل. فقد شاركت طائرات حكومية، وفقا لتقارير أولية، في اشتباك مع قوات المتمردين في وقت ما في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٤. ويُطلب من لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي التحقيق في الحادث.

٢٦ - وبالإضافة إلى القتال الذي نشب في ٢٦ آب/أغسطس، أورد اللاجئون والمشردون داخليا روايات عن هجمات أخرى شنتها القوات الحكومية خلال شهر آب/أغسطس يزعم أنها كانت في بعض الحالات تتم بالتعاون مع ميليشيات مسلحة. ولم تكن الأمم المتحدة في وضع يمكنها من التحقق من هذه المزاعم على أن أية معلومات عن هجمات مزعومة للقوات الحكومية يجري إبلاغها للجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي ومراقبيها، وهي اللجنة المخولة بالتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار. وقد اجتمع العميد أوكونكو، رئيس لجنة وقف إطلاق النار، بممثلي الخاص في ١٩ آب/أغسطس وزوده بتقارير عن انتهاكات وقف إطلاق النار التي نشرتها اللجنة حتى هذا التاريخ. وتتعلق هذه التقارير بأحداث وقعت في أيام ١ و ٣ و ٥ و ١٠ و ١٤ و ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وأوضح العميد

أوكونكو، في الاجتماع نفسه، أنه ليس لدى لجنة وقف إطلاق النار أي دليل على هجمات شنتها الطائرات الحكومية منذ ٣٠ حزيران/يونيه.

٢٧ - وعقب تحديد المناطق التي يتعين على حكومة السودان تأمينها، جرت مشاورات بين وزير الخارجية وممثلي الخاص أسفرت عن التوضيح التالي: أنه لن يتخذ أي إجراء يمكن أن يؤدي إلى مناوشات مع جيش تحرير السودان الذي يحتل مواقع في أجزاء من المناطق المحددة. وأكد الوزير كذلك أنه صدرت تعليمات للقوات المسلحة لممارسة ضبط النفس والتراجع في حالة أية هجمات تشنها قوات المتمردين. وكان ذلك أيضا مبعثا لهواجس أعربت عنها لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي. وقد وجدت بعثة التحقق المشتركة الثانية في شمال دارفور أن المنطقة المحيطة بالفاشر التي يتعين على الحكومة تأمينها قد تم تعديلها بالفعل تبعا لذلك.

الشرطة

٢٨ - تعهدت الحكومة، في البيان المشترك، بنشر قوة شرطة قوية وذات مصداقية ومكانة محترمة في جميع مناطق المشردين داخليا والمناطق الأخرى المعرضة للهجمات. وتدرب جميع وحدات الشرطة على قانون حقوق الإنسان وتتحمل المسؤولية عن دعمه. وتشير المعلومات التي قدمتها الحكومة إلى آلية التنفيذ المشتركة في ١٥ تموز/يوليه (٢٠٠٤) إلى أنه تم نشر نحو ٠٠٠ ٤ شرطي في دارفور، ويعتزم نشر ٥٠٠ شرطي آخرين بنهاية الشهر. وأوضحت الحكومة لآلية التنفيذ المشتركة في ١٢ آب/أغسطس أن نحو ٠٠٠ ٢ شرطي إضافي سيتم نشرهم في المناطق المحددة وفقا لخطة العمل. وأكدت الحكومة مؤخرا أنه تم نشر ما مجموعه ٠٠٠ ١٠ شرطي في دارفور.

٢٩ - وجدت لجنة التحقق المشتركة الثانية أنه تم نشر قوات شرطة إضافية وعربات لاندكروزر مصفحة ومعدات أخرى في جميع ولايات دارفور الثلاث. ويبدو أن قوات الشرطة الموسَّعة تتمتع بمستوى انضباط جيد. ومع ذلك لا يزال لدى المشردين داخليا ارتياب شديد في الشرطة. فهناك ادعاءات بأن الشرطة ارتكبت سرقات وتحرشات جنسية داخل بعض مخيمات المشردين داخليا وحولها. وفيما لا يزال المشردون يدعون بأنه يجري تجنيد الجنجويد في الشرطة، فإن مستوى ثقتهم في الشرطة المبعوثة إلى دارفور من مناطق أخرى متدن أيضا للغاية على ما يبدو. ولدى سؤال المشردين عما إذا كانوا سيقدمون شكاواهم للشرطة يردون، إما بإبداء شكوكهم في جدوى ذلك أو بالقول بأنهم صُدوا عن ذلك. وأكد المشردون داخليا، في بعض الحالات، أن الشرطة تنتمي لمجموعة الناس التي طردتهم من ديارهم. وتؤكد الشرطة أنها لا تحقق في أية اتهامات ضد مرتكبي جرائم لم تذكر أسماؤهم.

٣٠ - ويمثل إدراك المشردين لصورة الشرطي أحد أعراض نفور السكان الشديد من الحكومة. ويبدو أن هناك انهيارا خطيرا في الثقة في الحكومة بل وبصفة أعم في جميع السلطات. ومع أن تدني مستوى الثقة في الحكومة المركزية ليس ظاهرة جديدة، إلا أن الأحداث الأخيرة في دارفور أدت إلى تفاقم هذا الارتياب. ويستند موقف هؤلاء المشردين إلى ما ثبت لديهم من وقوف الحكومة وراء ما تعرضوا له من إرهاب وأذى. وإعادة بناء تلك الثقة المنهارة لا يمكن أن تحققها حكومة السودان وحدها، بل تتطلب المساعدة من المجتمع الدولي.

٣١ - وإجمالا، يبدو أن الوضع الأمني تحسَّن داخل المخيمات وفي المناطق المحيطة بها مباشرة مقارنة بالوضع السائد قبل شهر أو شهرين، ويبدو أنه أفضل أيضا من الوضع الأمني خارج هذه المناطق. ومع ذلك هناك تباين في إدراك الناس لهذا الواقع. ويشير المشردون داخليا إلى أنهم لا يزالون يخشون التعرُّض للهجمات في أية مناطق تبعد أكثر من كيلومتر واحد إلى كيلومترين عن المخيمات، بينما يشعرون بالأمان نسبيا في المناطق المحيطة القريبة. وهذا الاستنتاج يعزز ضرورة قيام الشرطة بتسيير دوريات على أساس فاعل.

سُبُل وصول المنظمات الإنسانية

٣٢ - نص البيان المشترك على وقف القيود المفروضة على جميع الأعمال الإنسانية في دارفور، والتزام الحكومة بإزالة أية عقبات أخرى في طريق العمل الإنساني. وتعهدت الحكومة، في خطة العمل، بتمديد الإجراءات السريعة المسار لإمكانية وصول المنظمات الإنسانية حتى تموز/يوليه ٢٠٠٥. وقد صدر مرسوم بهذا الصدد. ونتيجة لهذه التدابير، تحسَّنت إمكانية وصول المنظمات الإنسانية تحسنا كبيرا منذ صدور البيان المشترك، وأتاحت ارتفاع عدد الموظفين الدوليين للشؤون الإنسانية في دارفور من نحو ٣٢٠ موظفا في ١ تموز/يوليه إلى أدنى من ٥٠٠ بقليل في ١ آب/أغسطس. وتم تسجيل عدد كبير من المنظمات غير الحكومية الدولية الإضافية.

٣٣ - وفي الوقت نفسه، استمرت الوكالات الإنسانية، تواجه تأخيرات وصعوبات. ففي بعض الحالات لا تقوم السلطات الحكومية على المستوى المركزي أو المستوى المحلي جميعها بتنفيذ الالتزامات والقرارات أو لا تنفذها إلا بعد تدخلات وتأخيرات متكررة. وفيما يتعلق بهذه الصعوبات، يبدو أن إدارة الاستخبارات العسكرية بصفة خاصة ذات تأثير فيها. ومن الأمثلة على ذلك التي حدثت مؤخرا الإجراءات الجديدة المتعلقة بالرحلات الجوية للشؤون الإنسانية إلى دارفور، التي اتفق عليها وزير خارجية السودان في ١١ آب/أغسطس بعد مناقشات مع ممثلي الخاص، على أن يبدأ تنفيذها في ١٤ آب/أغسطس. فهذه الإجراءات

تنص على إلغاء فترات إخطار معينة وتيسر العمليات الجوية للشؤون الإنسانية إلى حد كبير، إلا أنها لم تنفذ حتى الآن تنفيذا كاملا. وعندما قامت البعثات بزيارة دارفور في النصف الثاني من آب/أغسطس طبقت الإجراءات القديمة في البداية. ولا تزال هناك حاجة إلى وجود إجراءات ومعايير مبسطة تطبقها جميع الأطراف الحكومية بشكل ثابت. وهذا من شأنه أن يوفِّر على الوكالات الإنسانية وقتا وجهدا ينبغي تسخيرهما لتوفير الإغاثة.

٣٤ - ومُنع جميع العاملين في الشؤون الإنسانية من دخول مخيَّم كَلَمة لثلاثة أيام متتابعة في أعقاب حادث عنيف وقع داخل المخيَّم في ١٢ آب/أغسطس. ويعد هذا المنع الكامل من الوصول إلى أكثر من ٠٠٠ ٥٠ مشرد داخلي عقابا جماعيا فعليا. فقد أدى إلى آثار خطيرة على توفير مساعدات لإنقاذ الحياة في المخيَّم، وبخاصة على تشغيل مراكز التغذية العلاجية والمستوصفات الصحية. وقد وعد والي جنوب دارفور، أثناء نقاش مع ممثلي الخاص، بعدم تكرار ذلك الإجراء.

حالات العودة

٣٥ - وفقا للبيان المشترك، يجب أن تتم عودة أي مشرد داخلي بطريقة طوعية حقيقية تتماشى مع اتفاق وقف إطلاق النار للأسباب الإنسانية، وقد أكدت الحكومة هذه السياسة، في خطة العمل، وتعهدت بتوقيع اتفاق مع المنظمة الدولية للهجرة للإشراف على العودة الطوعية للمشردين داخليا، ومدها بالمساعدة. وقامت الحكومة والمنظمة الدولية للهجرة والأمم المتحدة بتوقيع هذا الاتفاق في ٢١ آب/أغسطس. وينص الاتفاق على أن المنظمة الدولية للهجرة، وليست الحكومة، هي التي تحدد ما إذا كانت حالات العودة طوعية وصحيحة. وأن المنظمة يجب أن تقرر ذلك قبل بدء عودة المشردين. ووافقت المنظمة الدولية للهجرة على أن يتم ذلك بالتحديد بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، العاملة في السودان.

٣٦ - ويبدو أنه ليس ثمة حالات عودة قسرية وفقا لما تعهدت به الحكومة. ومع ذلك، يبدو أيضا أن السلطات المحلية في بعض المناطق، لا تزال تمارس ضغوطا مباشرة أو غير مباشرة عن طريق قادة المجتمعات المحلية. ويقاوم المشردون داخليا هذه الضغوط. بيد أن هذه الضغوط لإعادة التوطين أو العودة، إلى جانب الازدحام وسوء الأحوال أثناء الفصل المطير والتهديدات الأمنية، أضافت إلى الاستياء والغضب والإحباط في العديد من مخيمات المشردين داخليا ومناطق تجمعهم الكبرى.

٣٧ - ويود المشردون العودة إلى قراهم لكنهم غير مستعدين للعودة ما لم يتوافر عدد من الشروط. وتتمثل أغلب الشروط المذكورة فيما يلي: (أ) نزع سلاح الجنجويد؛ (ب) توفير

الثقة والأمن لسلامة عودة المشردين داخليا؛ (ج) إعادة بناء قراهم وخدماتهم الأساسية؛ (د) دفع تعويضات عما فقدوه.

٣٨ - ودرج بعض المشردين داخليا على العودة إلى قراهم أثناء النهار للعناية بحقولهم ولكنهم يغادرونها قبل حلول الليل لأسباب أمنية. ووردت تقارير عن عدد من الحوادث تعرَّض فيها المشردون العائدون لهجمات أو تهديدات ميليشيات الجنجويد في مناطق العودة. ويتعيَّن تطبيق الترتيبات والمعايير المنصوص عليها في الاتفاق المبرم مع المنظمة الدولية للهجرة في ٢١ آب/أغسطس في أقرب وقت ممكن لضمان ألا تتم العودة إلا في ظل ظروف مناسبة وطوعية وحقيقية.

حقوق الإنسان

٣٩ - يتضمن البيان المشترك أحكاما عدة تتعلق بحقوق الإنسان، بما في ذلك التزامات حكومة السودان باتخاذ تدابير ملموسة لوضع حد لحالات الإفلات من العقوبة وإجراء تحقيقات فورية في جميع حالات انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الانتهاكات التي تم إبلاغها للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمصادر الأخرى والسماح بنشر مراقبي حقوق الإنسان.

٤٠ - وتم في منتصف شهر آب/أغسطس نشر فريق يتكون من ثمانية مراقبين لحقوق الإنسان تابعين للأمم المتحدة إلى عواصم الولايات الثلاث في دارفور. ويعمل الفريق التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان، ومع فريق الأمم المتحدة القطري للسودان، والعناصر الفاعلة الأخرى في المجال الإنساني على الأرض لكفالة التصدي لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان بفعالية وسرعة وتوفير حماية أفضل لشعب دارفور. كما سيتولى الفريق تقييم مدى وفاء السلطات على الصعيد المحلي وعلى صعيد الولايات وعلى الصعيد الوطني بمسؤولياتها في هذا الصدد، على نحو يتفق مع المعايير الدولية. وقبل مغادرة موظفي حقوق الإنسان للخرطوم، أكد لهم وزير العدل أن الحكومة ستتخذ جميع التدابير اللازمة لتيسير عملهم على الأرض. وغني عن البيان أنه يتعين على جميع الأجهزة التابعة لحكومة السودان أن تسمح لمراقبي حقوق الإنسان الاضطلاع بولايتهم دون أي تدخل.

٤١ - ومنذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، تولي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان اهتماما خاصا للجهود التي تبذلها حكومة السودان من أجل ''اعتقال قادة الجنجويد وأقرانهم الذين قاموا بالتحريض على انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وغير ذلك من الفظائع وتقديم هؤلاء الأفراد إلى العدالة''. وتم الإعراب عن القلق إزاء تخنيد

الجنجويد كشرطة/موظفي أمن في دارفور أو في أنحاء أخرى في السودان، وكذلك إزاء قيام السلطات السودانية بإعادة تنظيم المجرمين العاديين واتهامهم على أنهم من الجنجويد فيما يفترض أنها محاولة لإبداء تصميمها على التعامل مع هذه المشكلة الخبيثة. وكررت الحكومة إنكارها لهذه الادعاءات في اجتماعات آلية التنفيذ المشتركة. وتمس الحاجة إلى إنشاء عملية موثوقة للتدقيق لكفالة عدم استيعاب الجنجويد في القوات السودانية الرسمية. ويتعين على الحكومة أن تحاكم المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وفي ١٩ آب/أغسطس، قدمت الحكومة ''قائمة بالتقارير الجنائية ضد الخارجين عن القانون (١-١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤)'' إلى آلية التنفيذ المشتركة، التي تضمنت ٢٤ حالة من الأعمال الإجرامية المزعومة. ومع ذلك، تم تحديد المتهمين في معظم هذه الحالات، على أنهم ''رجال مسلحون مجهولو الهوية''. ولا يبدو أن هناك بعد جهدا فعليا ومنتظما قيد التنفيذ لوضع حد للإفلات من العقوبة.

٤٢ - ولا تزال التقارير عن الاغتصاب والعنف والاستغلال الجنسي من دواعي القلق الخطير التي تمت مناقشتها بصورة مستفيضة داخل إطار الآلية المشتركة. وبالإضافة إلى التقارير المزعجة عن الاغتصاب والعنف الجنسي الذي ترتكبه المليشيات المسلحة في أنحاء عديدة من دارفور، كان هناك ادعاءات بالتحرش والاستغلال الجنسي للمشردين داخليا من جانب ''رجال بالزي الرسمي''. كما سيقوم مراقبو الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالتحقيق في هذه الادعاءات والتقارير. وفي ١٩ آب/أغسطس، قامت الحكومة بإبلاغ الآلية المشتركة عن حالتي الاغتصاب اللتين تم التحقيق فيهما في غربي دارفور.

٤٣ - وقامت حكومة السودان بإبلاغ الآلية المشتركة في ٢ آب/أغسطس بأنها قامت بإنشاء لجنة خاصة من القضاة من النساء ومن مسؤولي الشرطة ووزارة العدل للتحقيق في قضايا الاغتصاب. وفي حين أن هذه المبادرة تستحق الثناء، فإن ولاية اللجنة محدودة على ما يبدو، وتفتقر إلى الموارد والدعم السوقي. وستحتاج اللجنة إلى المساعدة التقنية لتحسين منهجيتها وأسلوب عملها. وتلتزم الأمم المتحدة بتقديم هذا الدعم، الذي رحبت به الحكومة. وبالإضافة إلى دعم عمل اللجنة، تمس الحاجة إلى بذل جهد من أجل تحسين التحقيق في قضايا الاغتصاب بوجه أعم وإحالتها للقضاء، ولا سيما لتمكين ضحايا الاغتصاب من التقدم بالأدلة دون خوف من الانتقام أو وصمهم بالعار. ونظرا لنطاق الاتهامات وتأثيرها على العلاقات بين المجتمعات المحلية، سيكون إجراء تحقيق مناسب والإقرار باستعمال الاغتصاب والعنف الجنسي في الصراع عنصرا أساسيا من عناصر المصالحة.

٤٤ - وتدعو العوائق القانونية أمام معاملة ضحايا العنف الذي يستند إلى نوع الجنس في دارفور مسألة تدعو إلى القلق. وتم بحث هذه المسألة مع وزير الخارجية ووزير العدل في اجتماع آلية التنفيذ المشتركة المعقود في ١٩ آب/أغسطس بغية تعديل التشريع الراهن. ولا يتمكن ضحايا الاغتصاب حاليا من الحصول على العلاج الطبي إلا إذا تقدموا أولا بتقرير إلى الشرطة عن الحادثة، وهو شرط يثني الضحايا عن التماس المساعدة الطبية.

٤٥ - كما ألزم البلاغ المشترك حكومة السودان بكفالة حصول اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق، التي أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي الصادر في أيار/مايو، على الموارد اللازمة للاضطلاع بعملها وتنفيذ توصياتها تنفيذا كاملا. والتقى أعضاء اللجنة بموظفي حقوق الإنسان بعد وصولهم إلى الخرطوم. وقدموا لهم إحاطة إعلامية عن الزيارة الأولى التي قامت بها اللجنة إلى دارفور. وفي الوقت نفسه، أثارت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان العديد من الشواغل إزاء اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق، ولا سيما فيما يتعلق بتكوين اللجنة واستثناء ضباط الجيش والأمن على ما يبدو من تحقيقاتها. وذُكر أن اللجنة لم تخصص حتى الآن سوى وقت ضئيل لزيارة مخيمات المشردين داخليا أو إقامة اتصال مع ضحايا الإساءات.

المصالحة وبناء الثقة

٤٦ - تم على النحو المطلوب في خطة العمل، عقد مؤتمر للزعماء المحليين في الخرطوم يومي ١١ و ١٢ آب/أغسطس. واستعرض المؤتمر مشروع التشريع المتعلق بالإدارة المحلية لولايات دارفور الثلاث، وبحث في المصالحة الاجتماعية ودور الإدارة التقليدية في عملية نزع السلاح. وكان المشاركون يمثلون ولايات دارفور الثلاث تمثيلا كافيا، وكانت جميع القبائل الرئيسية ومصالح كل من الرعاة والبدو ممثلة تمثيلا جيدا. وكان معظم الزعماء التقليديين المحليين حاضرين، بمن فيهم الزعماء الذين يعرفون بآرائهم السياسية التي تتعارض مع آراء الحكومة.

٤٧ - وتم في ١٩ آب/أغسطس سن قانون الإدارة المحلية لولايات دارفور الثلاث بموجب أمر رئاسي طارئ. ويتضمن القانون معايير اختيار المديرين المحليين ويشتمل على أحكام تتعلق بالمسائل الإدارية والأمنية والقضائية والتنفيذية وغيرها. وينص القانون على إنشاء إطار عام يحتاج إلى مزيد من الصقل عن طريق سن تشريع ثانوي ووضع إجراءات التنفيذ اللازمة للمساعدة على معالجة الصراع في دارفور بطريقة مستدامة وتتسم بالشفافية. وسيكون من المهم كفالة اختيار المديرين المحليين بطريقة تتسم بالشفافية وشاملة للجميع، وإنشاء الآليات اللازمة لكفالة مساءلتهم أمام المجتمعات المحلية في المنطقة.

٤٨ - وكما أشير أعلاه، هناك شاغل رئيسي يتمثل في انهيار ثقة المشردين داخليا بالسلطات. وفي حين أن السلطات المحلية، بما في ذلك الولاة، ورؤساء الشرطة، ومفوض المعونة الإنسانية ملتزمة على ما يبدو بالجهود الرامية إلى المصالحة وبناء الثقة، فمن الواضح أن ذلك يحتاج إلى سياسات ملموسة وجهد منسق ينفذ على مدى فترة طويلة من الزمن. وسيتعين تحسين الاتصال إلى حد كبير مع السكان المشردين كعنصر رئيسي من عناصر هذه العملية. وينبغي إنشاء آليات تتيح للمشردين الإعراب عن شواغلهم، وجعلهم على علم تام بجميع المسائل التي تؤثر فيهم والتشاور معهم بشأنها. وينبغي أن تشمل هذه الآليات المرأة بوجه خاص فضلا عن الزعماء التقليديين من المجتمع المحلي الذي ينتمي إلى القبائل نفسها التي ينتمي إليها المشردون داخليا وأن تتمكن من العمل على بناء الجسور.

رابعا - الحالة الإنسانية والاستجابة لها

٤٩ - لا تزال قدرة الوكالات الإنسانية على الأرض آخذة في الازدياد. ففي الفترة الممتدة من ١ حزيران/يونيه إلى ١ آب/أغسطس، ازداد عدد الموظفين الدوليين في دارفور من نحو ١٧٠ إلى أقل من ٥٠٠ بقليل، وزاد عدد الموظفين الوطنيين من حوالي ١ ١٠٤ إلى ما يقارب ٧٠٠ ٣ موظف. ويعمل حاليا في دارفور أكثر من ٣٠ منظمة غير حكومية دولية، ووكالات الأمم المتحدة والبعثات التابعة للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وهناك عشر منظمات أخرى بصدد الشروع في عملياتها. وفي العديد من القطاعات الحرجة، ازداد عدد المشردين داخليا وغيرهم من المتضررين من الصراع الذين يتلقون المساعدة زيادة كبرى خلال الفترة نفسها.

٥٠ - كما ازداد عدد الذين يحتاجون إلى الإغاثة، مما يدع الكثيرين بدون المساعدة الضرورية. وفي تموز/يوليه، ازداد العدد المقدر لمجموع المشردين داخليا بنحو ٠٠٠ ٢٠٠ ليصبح أكثر من ١,٢مليون مشرد. وازداد عدد المجتمعات المحلية المضيفة وغيرها من التي تحتاج للإغاثة الإنسانية بأكثر من ٠٠٠ ٦٠ خلال الفترة نفسها. وتعزى الزيادة في عدد المشردين على ما يبدو إلى العديد من العوامل وهي: هناك الوكالات التي تقوم بتوسيع النطاق الجغرافي لعملها فتصل بذلك إلى المزيد من المشردين داخليا وتقوم بتسجيلهم؛ ويحاول بعض السكان المحليين تسجيل أنفسهم كمشردين داخليا من أجل الحصول على المساعدة؛ وهناك آخرون قد يكونوا تركوا قراهم من أجل السعي للحصول على المساعدة التي تقدم في مخيمات المشردين داخليا. بيد أن السبب الرئيسي على ما يبدو لمواصلة النزوح لا يزال يتمثل في انعدام الأمن. ويشمل ذلك استمرار أنشطة الجنجويد، والاصطدامات بين حركات المتمردين وقوات الحكومة، والصراع القبلي.

٥١ - كما حصلت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على إمكانية أكبر للوصول إلى المناطق التي يسيطر عليها المتمردون في الأسابيع الأخيرة. وتمكنت من إجراء تقييمات وتسليم المساعدة. وفي أعقاب العديد من الحوادث الأمنية التي حدثت في تلك المناطق في أواخر تموز/يوليه، عُقد اجتماع مع ممثلي حركات المتمردين في أسمرة يوم ٦ آب/أغسطس. وتم الاتفاق على الأشكال التنفيذية لقوافل الأغذية وحملة التحصين في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون. وأجريت اتصالات إضافية مع جيش تحرير السودان في الأسبوعين الماضيين لكفالة وصول المعونة الإنسانية إلى المناطق التي تخضع لسيطرته على نحو كامل ودون عائق. وفي تطور أخير يدعو إلى القلق، فُقد بعد بداية حملة التحصين بوقت قصير، ثلاثة موظفين وطنيين. وتقرر بالتالي وقف الحملة.

٥٢ - ولم تتقلص الفجوة بين الاحتياجات والمساعدة المقدمة بما فيه الكفاية في الأسابيع الأخيرة. وينطبق ذلك بوجه خاص على المياه والصرف الصحي، أكثر مما ينطبق على الأغذية. وفي تشاد ، لا يزال المزيد من اللاجئين يتوافدون على مخيمات اللاجئين التي أنشأتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وهناك على طول الحدود عدد متزايد من المشردين داخليا ومن العائدين من الجانب التشادي الذين تتعذر مساعدتهم بسهولة. ولا يزال نحو ١٨ ٠٠٠ شخص موجود قرب الحدود، إلا أن الكثيرين منهم نفدت أغذيته وغيرها من الإمدادات الأساسية. وينطبق الوضع نفسه على الأشخاص الموجودين في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون. ولا تزال معدلات سوء التغذية مرتفعة على نحو يدعو إلى الجزع. ولا يزال خطر تفشي الأوبئة يدعو إلى القلق بالقدر نفسه.

٥٣ - وتدل هذه الحالة على أن هناك حاجة ملحة إلى مواصلة تعزيز القدرات في جميع القطاعات الحرجة عمليا في كل من دارفور وتشاد. كما تحتاج أنشطة الإغاثة إلى تمويل إضافي هام. وفي ٢٥ آب/أغسطس، قدمت الأمم المتحدة الاحتياجات الإنسانية المتبقية للسودان لعام ٢٠٠٤، بما في ذلك الاحتياجات المنقحة لدارفور. ويبلغ مجموع احتياجات التمويل لاستجابة الأمم المتحدة لأزمة دارفور حاليا، بالإضافة إلى الاحتياجات الجديدة لجهود الإغاثة في تشاد، مبلغ ٥٣١ مليون دولار. ولم يتوافر حتى الآن سوى أكثر من ٥٠ في المائة بقليل من هذه الاحتياجات، مما يتسبب في عجز في التمويل يبلغ ٢٥٥ مليون دولار فيما يتعلق بأزمة دارفور وحدها. ولا تزال هناك حاجة إلى توفير مبلغ إضافي قدره ٢٤٦ مليون دولار للأولويات العاجلة في أنحاء أخرى من السودان، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى العائدين طواعية في جنوب السودان.

خامسا – تقديم المساعدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور

٥٤ – في القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) طلب إليّ المجلس تقديم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي في مجالات التخطيط وإجراء التقييمات المتعلقة ببعثته في دارفور. وبناء عليه، قمت بإيفاد فريق من الخبراء إلى مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا وإلى السودان في الفترة من ١٤ إلى ١٧ آب/أغسطس. وكان هذا الفريق بقيادة المستشار العسكري لإدارة عمليات حفظ السلام، اللواء باتريك كاميرت، وعمل بالتعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي على وضع خطة شاملة لبعثة الاتحاد الأفريقي الموسعة في دارفور. وتعكس الخطة مفهوم العمليات وتشمل جميع الاحتياجات السوقية واحتياجات الدعم والميزانية المتصلة ببعثة الاتحاد الأفريقي الموسعة. كما تعكس الخطة، بالإضافة إلى الأنشطة التي يضطلع بها في دارفور، الاحتياجات اللازمة لدعم الاتحاد الأفريقي في إدارة وتوجيه عملية ميدانية معقدة.

٥٥ – وتستند الخطة إلى المشاورات مع الأطراف، وأفراد السكان المتضررين، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. كما تضع في اعتبارها الخبرة التي اكتسبتها بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور حتى الآن وتسعى إلى الاستفادة من هذه الخبرة. وتنص الخطة على نشر مراقبين وتنص كذلك على عنصر لتوفير الحماية لهم بما ينسجم مع الاتفاق المبرم في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤ مع الأطراف بشأن طرائق التنفيذ واتفاق وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية.

٥٦ – ويتفق بوجه عام على أن النشر المبدئي لبعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور كان مفيدا، إلا أن فعالية البعثة أعيقت بسبب صغر حجمها بالإضافة إلى ما واجهته من تحديات سوقية. ولذلك، لم تتمكن بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور من تهدئة المخاوف الأمنية الخطيرة للمشردين داخليا والعائدين. وهناك العديد من المؤشرات التي تدل على أن وجود المراقبين الدوليين مع عنصر الحماية، إذا كان واسع النطاق بما فيه الكفاية، سيؤدي إلى تخفيف هذه الحالة وسيكون له تأثير إيجابي في تعزيز مفهوم الأمن وواقعه على السواء. وهذا ما سيؤدي بدوره إلى تيسير إيصال المساعدة الإنسانية وإلى عودة المشردين داخليا في الوقت المناسب لموسم الزراعة القادم.

٥٧ – وبالنظر لاستمرار أنشطة المليشيات المسلحة في العديد من المناطق، فإن عنصر الحماية يعد أمرا أساسيا لحماية أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور ومعداتها ومنشآتها. وعلى الرغم من أن مسؤولية حماية السكان المدنيين تقع على عاتق الحكومة، فإن عنصر حماية بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور سيتولى حماية المدنيين الذين يصادفهم في ظل تهديد وشيك وفي المنطقة المجاورة لها مباشرة، وذلك ضمن حدود إمكانياته.

٥٨ - وبالاضافة إلى ذلك، وفي ضوء الاستنتاجات التي توصل إليها الفريق التابع لإدارة عمليات حفظ السلام، هناك حاجة ملحة لوجود عنصر هام للشرطة المدنية للمساعدة على مراقبة الشرطة الوطنية وبناء قدراتها. ويمكن تعزيز فعالية الشرطة بالتدريب على مجموعة متنوعة من الأساليب، كنهج القيام بدوريات تقوم على المبادرة، بالاضافة إلى بذل جهود منتظمة لبناء الثقة مع السكان المتضررين، ولا سيما المشردين داخليا. وستؤدي هذه البرامج في مجال التدريب وبناء القدرات إلى إكمال الحلقات الدراسية التدريبية الجارية للشرطة التي تجريها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج تدريبي يمول عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي تقرر الشروع فيه قريبا.

سادسا - ملاحظات ختامية

٥٩ - تسبب الصراع في دارفور في معاناة هائلة للسكان المدنيين. وقد تم توثيق العنف والجرائم التي ارتكبت ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال القتل والاغتصاب وتدمير مئات القرى بتفصيل مريع. وفي حين أن الصراع الحالي بدأ بثورة مسلحة ضد حكومة السودان في شباط/فبراير ٢٠٠٣، إلا أن معظم العنف المستهدف نجم عن سياسة الأرض المحروقة التي اعتمدتها المليشيات المسلحة، وأدت إلى التشريد القسري لأكثر من ١,٣ مليون شخص داخل دارفور وعبر الحدود إلى تشاد.

٦٠ - وقد أسفرت بعض الإجراءات التي اتخذتها حكومة السودان وفقا للبيان المشترك وخطة عمل دارفور عن إحراز بعض التقدم. ومن هذه التدابير تحسين الأمن في بعض المناطق المحددة التي يتركز فيها المشردون داخليا، ونشر أعداد إضافية من الشرطة، والبدء في نزع السلاح، ورفع القيود المفروضة على إمكانية وصول الإغاثة الإنسانية والالتزام بسياسة عدم الإجبار على العودة وإنشاء عمليات للرصد والتحقيق في مجال حقوق الإنسان.

٦١ - وتقع على عاتق حكومة السودان مسؤولية وقف الهجمات ضد المدنيين وكفالة حمايتهم. ولم تف الحكومة بهذا الالتزام بشكل كامل، بالرغم من التعهدات التي قطعتها على نفسها والالتزامات المفروضة عليها بموجب القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤). فالهجمات ضد المدنيين مستمرة ولم يتم نزع سلاح الغالبية العظمى للمليشيات المسلحة. وبالمثل، لم تتخذ خطوات ملموسة لمحاكمة، أو حتى التعرف على أي من قادة المليشيات أو مرتكبي الاعتداءات، مما يسمح بمواصلة انتهاكات حقوق الإنسان وقوانين الحرب الأساسية دون رقيب أو حسيب. وبعد مرور ١٨ شهرا على بدء الصراع و ٣٠ يوما على اتخاذ القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، لم تتمكن حكومة السودان من حل الأزمة في دارفور، ولم تف ببعض الالتزامات الأساسية التي تعهدت بها.

٦٢ - وما فتئ المشردون يتعرضون للترويع والصدمات، كما أنهم فقدوا الثقة في السلطات. وقد ترافق ارتفاع مستوى العداء بين مختلف المجتمعات المحلية والقبائل داخل دارفور مع إنهيار الآليات التقليدية لتسوية الخلافات. وستستغرق عملية المصالحة وإعادة بناء الثقة بين أبناء دارفور وثقتهم في الحكومة وقتا وصبرا، وستتطلب قبل كل شيء احتمال التوصل إلى حل سلمي للصراع.

٦٣ - لقد وعدت الحكومة في كل من البيان المشترك وفي خطة العمل أن تستأنف المحادثات السياسية بشأن دارفور للتوصل إلى حل شامل مقبول من جميع أطراف الصراع. والسعي من أجل التوصل إلى حل سياسي جار حاليا في أبوجا. وإنني أرحب بتمكن الأطراف من الاتفاق على جدول أعمال يشمل الشواغل الطارئة والشواغل الطويلة الأجل وهي: المسائل الإنسانية والقضايا الأمنية والسياسية والاجتماعية - الاقتصادية. كما إنني أشجع الأطراف على مواصلة مضاعفة جهودهم، بمساعدة الاتحاد الأفريقي والوسطاء الدوليين الآخرين. وتشارك الأمم المتحدة كمراقب وتقدم الدعم لجهد الوساطة التي يضطلع به الاتحاد الأفريقي بتزويد الوسيط بالخبراء والمستشارين. وينبغي للأطراف في الوقت الذي تجري فيه المحادثات السياسية، أن يتحلوا بأقصى قدر من ضبط النفس على الأرض وأن يحترموا احتراما كاملا اتفاق وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية. وينطبق هذا على حكومة السودان وعلى حركات المتمردين على حد سواء.

٦٤ - وإنني أعتقد أن تحقيق زيادة كبيرة في الوجود الدولي في دارفور مطلوب في أسرع وقت ممكن. وتوفر الخطة الشاملة لبعثة الاتحاد الأفريقي الموسعة في دارفور، التي قدمت الأمم المتحدة مساعدة إلى الاتحاد الأفريقي في تشكيلها، مخططا لمثل هذا الوجود الذي يمكن أن يساعد على تحسين الحالة من نواحي حاسمة، حيث يمكن أن يخفف مستوى العنف وأن يحسن حماية السكان المدنيين، ولا سيما الذين تم تشريدهم.

٦٥ - ويمكن لوجود دولي أكبر أن يراقب تنفيذ الأطراف لالتزاماتهم بصورة أكثر فعالية، بما في ذلك التزاماتهم بموجب اتفاق وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية والعناصر الهامة من البلاغ المشترك. وسيساعد ذلك على بناء الثقة بين الأطراف، وهو شرط مسبق لنجاح العملية السياسية والامتثال للاتفاقات التي تم التوصل إليها. ويمكن لتدريب الشرطة الوطنية وبناء قدراتها ومراقبة سلوكها أن يزيد من نوعية حفظ الأمن ويوفر درجة أكبر من الحماية. ومن شأن مراقبة سائر أنحاء إقليم دارفور وتسيير الدوريات فيه على نحو فاعل أن يزيد من الإحساس بالأمن وييسر إيصال الإغاثة الإنسانية. كما أن من شأن جهود الوساطة على الأرض التي تجري بشكل فعال وفي الوقت المناسب أن تساعد في منع تفاقم الصراعات وكبح

العنف. ويؤدي توفير إحساس متزايد بالأمن والحماية لدى السكان وقيام وجود دولي كبير إلى تخفيف حدة التوتر والغضب ويهيئ الظروف اللازمة لكي يشرع سكان دار فور في عملية المصالحة بأنفسهم.

٦٦ - وبدون الأمن وبدون الشروع على الأقل في عملية مجدية للمصالحة، لن يتمكن معظم الأشخاص المشردين في دارفور وتشاد من تلبية رغبتهم القصوى وهي: العودة إلى منازلهم بسلام. وبالرغم من أنه من غير المرجح أن تسمح الظروف في دارفور بالعودة الطوعية والمأمونة في أي وقت قريب، فإن جميع جهودنا ينبغي أن تظل تسترشد بهذا الهدف النهائي.

٦٧ - وأخيرا، لا يمكن النظر إلى الأزمة في دارفور بمعزل عن السعي إلى التوصل إلى سلام شامل في السودان. وبينما يسعى الأطراف إلى التوصل إلى حل سياسي وسلمي للأزمة في دارفور، فإن هناك حاجة إلى بذل جهود متزامنة من جميع الجهات المعنية لبدء محادثات السلام في إطار الهيئة الدولية المعنية بالتنمية واختتامها في أقرب وقت ممكن. وسيثبت هذا الإنجاز أن مفاوضات السلام يمكن أن تثمر بالفعل. وعلاوة على ذلك، فإن نتائج المحادثات في نيفاشا يمكن أن تشكل نموذجا للمحادثات المتعلقة بدارفور وأن تزرع فيما بين المتمردين مزيدا من الثقة في العملية. كما أن أي جهد يستهدف جعل اختتام عملية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مشروطا بوضع حد للأزمة في دارفور سيؤدي إلى نتائج عكسية، وستنجم عنه عواقب يمكن أن تفاقم من عدم استقرار البلد والمنطقة، وأن تطيل في نهاية المطاف أمد الأزمة في دارفور نفسها.